بالشكل المناسب . وتمت أيضا زيادة افراد الجيش الدائم بنحو ٥٠ ٪ ، بحيث يقدر عدده الان بنحو ١٢٠ ــ ١٣٠ الف جندي،وهو عدد تعتقد القيادة العسكرية الاسرائيلية انه قادر على صد أي هجوم مفاجيء قد يقوم به العرب . وفي الوقت نفسه ادخلت تغييرات على نسب القوى بين مختلف أسلحة الجيش الاخرى . وبعد أن اتضح ان سلاح الطيران الاسرائيلي لم يكن فعالا خلال الحرب بالشكل الذي توقعه القيادة الاسرائيليون ، ولدرجة دفعت « فيلسوف » قوة الطيران الضاربة الاسرائيلية الجنرال المتقاعد عيزر وايزمان الى ندب حظة « لأن الصاروخ لوى جناح الطائرة »(١٩) في تشرين من جهة ، وان المدفعية والدبابات العربية الحقت أضرارا كبيرة بالاسرائيليين خلال الحرب من جهة ثانية ، تقرر تقوية سلاحي المدفعية والدبابات الاسرائيليين وزيادة قواتهما بنسب تتراوح بين ٥٠ ــ ١٠٠ ٪ . وتم ذلك بعد أن حولت أعداد لا بأس بها من الجنود والضباط للعمل في المدفعية والدبابات ، وبعد الحصول على كميات وافرة من المدافع والدبابات من الولايات المتحدة خلال حرب تشرين وبعدها لقاء موافقة اسرائيل على فك ارتباط القوات مع مصر بعد الحرب مباشرة . والواضح ان مثل هذا التحول يضغط بشكل لا مثيل له على قوة اسرائيل البشرية ، ولهذا اعيد مسح هذه القوة واجبر الالاف من المعفيين من الخدمة العسكرية سابقا على العودة الى دائرة الخدمة ، بينما اقترح البعض ، من ناحية ثانية ، سن قانون يقضي بفرض الخدمة الاجبارية ، في كافة المجالات الممكنة ، على كل سكان اسرائيل من سن ١٥ ــ ٧٠ سنة(٢٠)، بعد تدريبهم واعدادهم لذلك . أما حصيلة هذا النشاط فكانت عودة الثقة بالنفس ، وربما الغطرسة ، لمعظم قادة اسرائيل العسكريين(٢١)، وبشكل يكاد يشبه ذاك الذي عهدناه قبل تشرين ، بينما يؤكد وزير الدفاع بيريس : « لدي شعور عميق ، من محادثات مع ضباط وجنود ، بأنه لو حاول العرب تكرار محاولة يوم الغفران ، لذاقوا طعما لم يعرفوه في حياتهم . هناك قرار شخصي بأن ما فعله العرب بنا يوم الغفران كان قاسيا ومهينا ومفاجئا لدرجة لا تسمح لنا أن نقع ضحية مرة اخرى لشيء كهذا . وليس هذا قرار شخص ما « من فوق » ــ انه الشعور العام في الصفوف . وهذا ليس جيشا مسلحا كما ينبغي فقط ، وانما تصميمه واضح أيضا »(٢٢) . وهذه اللهجة ليست غريبة . انها تذكرنا بلهجة دايان ووايزمان وشارون وغيرهم من الجنرالات الاسرائيليين ، قبل تشرين .

ومن الصعيد العسكري ، انتقل الاسرائيليون الى العمل على الصعيد الاقتصادي ، خاصة بعد أن كادت الحرب تدمر اقتصادهم نتيجة للخسائر المادية الباهظة التي تكبدوها خلالها . وبعد الحرب مباشرة ، حصلت اسرائيل على ما يزيد على مليار دولار من المساعدات الامريكية ، مما مكنها من تسيير شؤونها الاقتصادية لبضعة أشهر ، رغم الارتفاع الفاحش في الاسعار الذي طرأ خلالها وظهور بوادر تضخم مالي مخيفة . والواضح أن اسرائيل توقعت استمرار المساعدات الاقتصادية خلال هذه السنة أيضا ، وبشكل يمكنها من حل مشاكلها الاقتصادية الملحة ، الا ان الوضع الاقتصادي استمر ، رغم ذلك ، في تدهوره . وقد استغل النظام الاسرائيلي هذه الضائقة من جهة والمطالبة من الداخل باصلاح الاوضاع الاجتماعية من جهة اخرى ، لاعادة النظر في سياسته الاقتصادية . وفي هذا الاطار اتخذت حكومة اسرائيل عدة اجراءات صارمة ، فخفضت قيمة الليرة من قبل بضعة أشهر من ٤،٢٠ ليرة للدولار الى ٦ ليرات للدولار ، ثم اصدرت قرارا آخر سمحت بموجبه بتخفيض هذه القيمة بنسبة ٢ ٪ كل ٣٠ يوما ، وذلك ضمن خطة لتقوية الصادرات وتقليل الواردات ، وبالتالي ايقاف التدهور الاقتصادي على الاقل ، رغم ما يفرضه مثل هذا الاتجاه من